

شركات الطيران مهددة بفقدان 113 مليار دولار

فنادق العالم خاوية في ظل سيناريوهات مخيفة لسرعة تفشي فيروس كورونا

يقترب قطاع النقل الجوي بشكل متسارع من كارثة غير مسبوقة نتيجة شلل رحلات الطيران والنشاط السياحي في وقت أصبحت فيه فنادق العالم خاوية مع استمرار الغموض بشأن مستقبل انتشار فيروس كورونا.

سنتاغفورة - تصاعدت تحذيرات الخبراء من دخول شركات الطيران العالمية في فترة ركود طويلة بعد أن بدأت في إحصاء خسائرها الناجمة عن تفشي فيروس كورونا. وأعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) أمس أن شركات الطيران قد تخسر ما بين 63 إلى 113 مليار دولار من إيرادات نقل المسافرين عالمياً خلال هذا العام، بناء على مدى انتشار فيروس كورونا.

وقال كبير اقتصاديي الاتحاد بريان بيرس خلال مؤتمر صحفي في سنتاغفورة إن "المرة السابقة التي واجه فيها القطاع صدمة كهذه كانت في 2009 أثناء الأزمة المالية العالمية".

بريان بيرس
أخر صدمة تلقاها
القطاع كانت الأزمة
المالية عام 2009

ديفيد جودجر
حركة السفر يمكن
أن تعالو الانتعاش
في يوليو المقبل

وأشارت إياتا إلى أن توقع خسارة 63 مليار دولار يقوم على افتراض انحصار المرض في الأسواق الحالية، التي بها أكثر من 100 حالة مسجلة كما في الثاني من مارس الجاري، أما الخسارة الأعلى فستكون على أساس توقعات لانتشار الفيروس على نطاق أوسع.

ويؤكد خبراء في القطاع أن هذا التراجع سيعني أن تخفض إيرادات نقل المسافرين على مستوى العالم بين حوالي 11 و19 في المئة.

وكان الاتحاد قد قال الأسبوع الماضي، إن "تفشي الفيروس سيكلف شركات الطيران إيرادات قدرها 29.3

مليار دولار".

وأوضحت أن الحسبة بنيت على خبرة أزمات سابقة، مثل سارس أو أنفلونزا الخنازير، ومرجعها الخسائر الناجمة عن إلغاء الصينيين سفرهم في هذه الأونة.

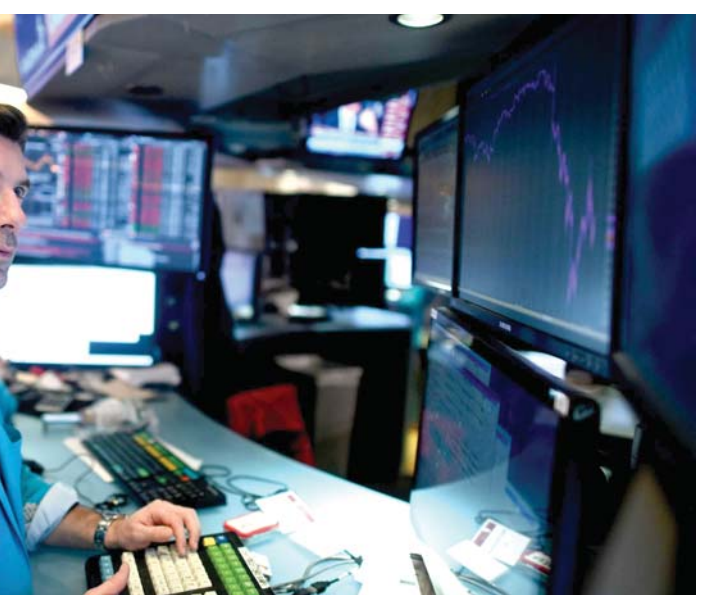
ويوافق مبلغ 22 مليار دولار السيناريو الأشد تفاؤلاً في دراسة نشرها معهد أوكسفورد للاقتصاد، وبنيت على فرضية تراجع نسبة 7 في المئة في سفرات الصينيين للخارج.

لكن الفاقد يمكن أن يصل إلى 49 مليار دولار إذا امتدت الأزمة الحالية مثلما حصل مع أزمة سارس في 2003 و73 مليار دولار إذا طالت أكثر.

ونسبت رويترز لشخص مطلع قوله "إن ما يقل عن ثلث موظفي البنك في مقره الرئيسي بميلانو يذهبون إلى العمل في الوقت الراهن".

جيمس ووكر
خطوتنا المقبلة عمل
الجميع من المنازل إذا
انتشر الفيروس أكثر

وقالت مصادر مطلعة إن "بنكي كريدي سويس وبي.بي.أس السويسريين انضما إلى بنوك عالمية أخرى في فرض قيود على حركة السفر العالمي للحد من انتشار الفيروس". وأعلن بنكا ناتيكس وسوسيتيه جنرال الفرنسيان



مواقع العمل محفوفة بالمخاطر



الركود يخيم على الاقتصاد العالمي

وقالت الشركة في تقرير "إذا استمر انتشار فيروس كورونا فإن آثاره على السياحة قد تستمر لفترة أطول وتكون أشد قسوة من سارس".

وتؤكد جوديث بولمان مالكة فندق سان سامويل في البندقية أنها لم تشهد منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة أيما بلغت فيها حركة العمل في الفندق المستوى الحالي من السوء.

وللازمة آثار جانبية تتجاوز قطاع السياحة. وتعاثي أنشطة تجارية بالقرب من فندق في جزيرة تشاريف الإسبانية تم إغلاقه على من فيه من مئات السياح منذ الأسبوع الماضي، من غياب الزبائن.

وأنحو ذلك إذ أصبحت عودتهم للسفر والعطلات سريعة بمجرد احتواء انتشار المرض.

غير أن كورونا لم يسبق له مثيل في انتشاره الجغرافي. وتستخدم الشركة مرض سارس كأساس للمقارنة، وهو ما يعني أنها تتوقع احتواء الفيروس بنهاية النصف الأول من العام الجاري.

ونسبت وكالة رويترز للعضو المنتدب لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط في تورييزم إيكونوميكس ديفيد جودجر قوله إن "معدلات حركة السفر ستبدأ في ظل هذا السيناريو في الانتعاش من يوليو تقريبا لكنها لن تتعافى بالكامل إلا في 2021 و2022".

وتقول شركة تورييزم إيكونوميكس الاستشارية إن من المتوقع أن تخفض حركة السفر الدولي بنسبة 1.5 في المئة هذا العام لتسجل أول هبوط منذ 2009 في ذروة الأزمة المالية العالمية. وخلال انتشار مرض سارس في 2003 انخفضت معدلات السفر بنسبة 0.3 في المئة فقط. ولأن الصين في قلب الأزمة الأخيرة ستكون منطقة آسيا والمحيط الهادي الأشد تآثرا إذ تتوقع تورييزم إيكونوميكس انخفاضا يبلغ 10.5 في المئة في عدد الزائرين القادمين إليها هذا العام.

ويبين تحليل أجرته الشركة أن الناس أصبحوا أكثر تكيفا مع الأزمات الصحية في السنوات العشر الأخيرة

وليس قطاع الطيران المتضرر الوحيد من تفشي كورونا، فالمؤسسات الفندقية مثل هيئات للفنادق وشركات تشغيل السفن السياحية مثل مؤسسة كارنيفال وشركات الرحلات مثل توي منيت بخسائر أيضا.

ودفعت سرعة انتشار الفيروس بصناعة السياحة والسفر التي تمثل أكثر من 10 في المئة من النمو الاقتصادي العالمي إلى واحدة من أسوأ الأزمات العالمية.

ويرسم الخبراء صورة قاتمة في الأجل القريب. ويقول المجلس العالمي للسفر والسياحة إن هذه الصناعة أتاحت قرابة 319 مليون وظيفة أي نحو 10 في المئة من مجمل الوظائف العالمية في 2018.

أوبك في أكبر خفض نفطي منذ 2008

وكانت موسكو، التي تتعاون مع أوبك في سياسة الإنتاج منذ 2016، قد أبدت مسرارا تحفظها على قرارات خفض الإنتاج خلال المفاوضات، لكنها كانت تشارك في اللحظات الأخيرة.

وكانت مصادر من أوبك قد أشارت إلى أن المحادثات الأولية مع روسيا هذا الأسبوع في فيينا كانت أكثر صعوبة من ذي قبل.

3.6
مليون برميل يوميا التخفيضات
الإجمالية إذا وافقت روسيا
والمستقلون على قرار أوبك

وقال وزير المالية الروسي أنطون سيليانوف إن موسكو لم تتوصل بعد لاتفاق مع أوبك وإبها مستعدة لتراجع محتمل في أسعار النفط.

وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعى إن أوبك لن تتحمل عبء التخفيضات وحدها، وإنه يتعين على الدول من خارج المنظمة المشاركة.

وفي حالة موافقة حلفاء أوبك على الخفض المقترح، فسيكون هذا عند الحد الأقصى من توقعات السوق. وسيرفع إجمالي تخفيضات الإنتاج التي تطبيقها المجموعة إلى 3.6 مليون برميل يوميا، بما يعادل بنسبة 3.6 في المئة من الإمدادات العالمية.

كانت آخر مرة خفضت فيها أوبك الإمدادات بمثل هذا القدر في 2008 عندما قلصت الإنتاج 4.2 مليون برميل يوميا في مواجهة تباطؤ الطلب بفعل الأزمة المالية العالمية.

فيينا - أقدمت منظمة أوبك الخميس على أكبر خفض لإنتاج النفط منذ الأزمة المالية العالمية بسبب تراجع الطلب الناجم عن تداعيات انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي لكنها اشترطت انضمام شركائها في تحالف أوبك+ بقيادة روسيا.

وأعلنت عن التوصل لاتفاق على خفض الإنتاج بواقع 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من العام الحالي، إضافة إلى تمديد التخفيضات الحالية التي تصل إلى 2.1 مليون برميل يوميا.

وجاء ذلك خلال اجتماع وزراء أوبك في فيينا الخميس، والذين سيجتمعون الجمعة مع المنتجين المستقلين وبضمنهم روسيا.

ويمثل القرار استجابة حازمة لمخاطر تراجع الطلب على النفط بفعل إجراءات الحكومات لاحتواء تفشي الفيروس، الذي أدى إلى تعطيل المصانع والإحجام عن السفر وتباطؤ أنشطة أعمال أخرى.

وقالت أوبك في بيان بعد اجتماع وزراءها إن تفشي فيروس كورونا أحدث "وضعا غير مسبوق" ومخاطر بما يستلزم تحركا.

وأضافت أن الوزراء اتفقوا على خفض إضافي للإمداد قدره 1.5 مليون برميل يوميا حتى نهاية يونيو، بانتظار مساهمة الدول من خارج المنظمة بخمسمة ألف برميل يوميا منها.

وقادت السعودية جهود إقناع المنتجين المشاركين في التخفيضات الحالية لكنها تجد صعوبة في إقناع روسيا، التي تلج حتى الآن إلى عزيمتها دعم تمديد للخفض بدلا من خفض جديد.

بنوك أوروبا ترسل موظفيها للعمل من المنزل

وقال بنك ناتيكس إن العاملين في منصته للتداول في هونغ كونغ مجهزون بالفعل للعمل من المنزل، وأضاف أنه سيطبق الإجراءات نفسها على موظفيه في فرنسا قريبا، وتطبق شركات أصغر نطاقا إجراءاتها الخاصة للتعامل مع الوضع.

وقال جيمس ووكر الشريك المدير لشركة سوليزر كاييتال مانجمنت لصناديق التحصو الإلكترونية ومقرها لندن "طلبنا من الموظفين عدم التنقل في أوقات الزروة أو ركوب سيارة أجرة وخطوتنا المقبلة ستكون عمل الجميع من المنزل إذا انتشر الفيروس بشكل ملموس".

ولم يتضح بعد إن كانت هذه الإجراءات المؤقتة ستؤدي إلى تغيير أطول أجل في عادات العمل في قطاع معروف بساعات العمل الطويلة في المكتب.

ولا يخفى البعض تشاؤمهم حيث قال أحد المتعاملين في السندات في بنك إيطالي "في أسوأ الظروف، مثل فرض حظر على النقل العام أو اتخاذ السلطات قرارا بإغلاق جميع المكاتب فسوف نواجه صعوبات حقيقية في العمل وإذا حدث ذلك فستختفي السوق نفسها".

وأدى تفشي الفيروس بعدد المعارض التجارية إلى التوقف الإجمالي حيث الخي معرض جنيف بعد أن منعت السلطات تجمعات أكثر من ألف شخص لوقف انتشار الفيروس، الذي تسبب في إصابة 90 ألف شخص حول العالم وأدى إلى وفاة 3100 شخص حتى الثلاثاء الماضي.

وشملت عمليات الإلغاء مؤتمر موبيل وورلد كونغرس الشهر الماضي في مدينة برشلونة الإسبانية، وهو أكبر حدث صناعي للتكنولوجيا اللاسلكية.

وبي.بي.أي الإسباني منع موظفيها من السفر إلى مناطق عالية الخطورة وتقليص السفر إلى باقي الأنحاء.

وقالت متحدثة باسم البنك المركزي الأوروبي إن البنك يراقب التطورات وعلى اتصال وثيق بالبنوك التي يشرف عليها في ما يتعلق بخطتها لاستمرار العمل.

وفي الوقت نفسه قالت السلطات التنظيمية المالية في ألمانيا وبريطانيا إنها تواصل متابعة استعدادات البنوك وغيرها من المؤسسات للتعامل مع الموقف.

ووفقا لتوقعات حكومية فقد يتغيب ما يصل إلى 20 في المئة من القوة العاملة في بريطانيا عن العمل خلال ذروة تفشي وباء.



مواقع العمل محفوفة بالمخاطر